خبراء التخطيط:

تقييم الحكومة يتم وفقا للبرامج التى وضعتها!

خبراء وأساتذة التخطيط طالبوا من جانبهم بالانتظار فترة أخرى لأنه من الصعوبة الحكم على أداء الحكومة خلال هذه الفترة القصيرة لان التخطيط السليم يعتمد على استراتيجيات موضوعة من قبل فى ضوئها يتم تحديد ما تم تنفيذه وما سوف يتم ومن المفترض ان يعتمد ذلك علي البرامج التى وضعتها الحكومة لكن السؤال هل جمعيها قابل للتطبيق؟ أم أنها مجرد وعود ليس أكثر؟

د. محمود عبد الحى- مدير معهد التخطيط القومى يقول إن مسألة التقييم الحالى للحكومة أمر فى غاية الصعوبة فلابد من مرور سنة على الأقل خاصة ان هناك أشياء كثيرة تحتاج إلى وقت لتغييرها مثل الحكومة الالكترونية التى تحتاج موظفين ودورات تدريبية يحصلون عليها حتى لانضع المسئول تحت ضغط عصبى حيث يوجد حاليا جو عام مسيطر على المنطقة يدفع نحو عمل اصلاحات شاملة وفيما يحيط بنا من أحداث فى العراق وفلسطين له تأثير كبير علينا ويمثل ضغوطا اضافية من اجل ذلك كله لابد من اعطاء الفرصة الكاملة للحكومة لان الدراسة وحدها تحتاج من ٣ إلى ٤ أشهر.

أما د. محمد عبد الباقى الأستاذ المساعد بكلية الهندسة

بجامعة عين شمس ورئيس مركز الدراسات التخطيطية فيؤكد أن سياسة الدولة لم تشهد أى تغيير يذكر فى مجال التخطيط العمرانى فمازالت العشوائيات تنمو بشكل سرطانى ولايزال التعدى على الأراضى الزراعية قائما ومشروعات الدولة تفتقد إلى النظرة الأستراتيجية للتنمية العمرانية والتى تهدف فى أساسها إلى تنمية المناطق النائية والحفاظ على الرقعة الزراعية والارتقاء بالبيئة العمرانية فمازالت المدن الجديدة ايضا لم تحقق الأهداف المنشودة من إنشائها ومازالت الاستثمارات التي اهدرت في إنشاء المرافق والخدمات والاسكان لتلك المدن لم تؤتى بثمارها حيث لا يوجد توازن بين الاستيطان البشرى والخدمى والصناعى لتلك المدن كما ان القاهرة وهى تستوعب ٢٥٪ من سكان مصر تستحوذ على نحو ٤٠٪ من استثمارات الدولة فى مجالى الخدمات والمرافق الأمر الذي يشكل عنصر جذب اضافيا للقاهرة مما يزيد الاعباء عليها كما ان ذلك يؤكد عدم وجود عدالة فى توزيع الاستثمارات على مستوى الجمهورية.

ان الأمر يتطلب إعادة نظر وتقييم سياسات التنمية العمرانية التى تمت خلال العشرين عاما الماضية حتى يمكن تدراك أوجه القصور التى مازالت موجودة وان يشمل ذلك تقييم سياسة الدولة فى تنمية وتعمير الساحل الشمالى وكذلك تقييم تجربة إنشاء وإدارة المدن الجديدة وتقييم عملية الارتقاء بالبيئة العمرانية والتى يجب ان يسبقها الارتقاء بالبنية الاجتماعية والاقتصادية لتلك المناطق كما ان القري- يقول عبد الباقى- يجب ان تقيم التجارب التى تمت للارتقاء بها فى ظل ضعف تنمية الظهير الصحراوى للقرية المصرية